

معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية

م.د. آمنة محمد علي (*)
amena14456@yahoo.com

الملخص:

مع تطور الاحداث التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣ إتسع المجال أمام مساهمة المرأة العراقية في الحياة السياسية، لاسيما بعد إقرار الكوتا التي تتيح للنساء شغل ربع مقاعد مجلس النواب ثم البنود التي تضمنها الدستور في مجال الحفاظ على حقوق الانسان والمساواة بين جميع العراقيين بغض النظر عن الجنس او الديانة او القومية، والتي مهدت للمرأة مساهمة فعالة في تلك التحولات، إلا أن جملة من المعوقات ادت الى ضعف ومحدودية دور النساء في المجال السياسي لما بعد ٢٠٠٣ منها مايتعلق بتداعيات الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال الحقبة الماضية على المرأة العراقية واخرى مابعد ٢٠٠٣ وما رافق عملية التحول من مشكلات سياسية وأمنية واجتماعية وغيرها مما اشتملت عليه صفحات البحث.

المقدمة

المرأة العراقية التي حملت على عاتقها أعباء الظروف القاسية التي شهدها العراق، من حروب وحصار وماترتب عنها وعن آثار الانظمة الشمولية، حملت بين جوانحها آمال وتطلعات، عملت جاهدة لتحقيقها على مدى عقود من الزمن في سعيها لتجاوز المحن ورفع القيود التي تكبلها، وان تكون عضواً فاعلاً ومساهمياً في بناء حركة نهضوية تنموية بعد ان فتح التغيير السياسي منذ ٢٠٠٣، الباب لها لولوج المجالات الحيوية السياسية فضلاً عن مواقع صنع القرار في الوظائف العامة بشكل اوسع مما كان عليه،

(*) مركز دراسات المرأة/جامعة بغداد.

حيث منحها القوانين التي شرعت منذ ذلك التاريخ ثم دستور ٢٠٠٥ فرص جديدة لادوار تتيح لها مجالاً لتحسين واقعها والحصول على حقوقها، وأن تساهم جنباً الى جنب وبمستوى واحد مع الرجل في البناء الديمقراطي من خلال المشاركة بمستويات عدة في التحولات الديمقراطية التي شهدتها العراق، فأما أن تكون ناخبة أو منتخبة أو مشاركة في الاحزاب السياسية وفي مؤسسات الدولة أما نائبة في البرلمان أو أن تستلم حقيبة وزارية في الحكومة وفي جانب آخر فُتح المجال للنساء لأن يصبحن ناشطات في منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن حقوق الانسان وفي ظل هذه التطلعات والفرص المتاحة، ينطلق البحث من فرضية إن المرأة التي منحها الدستور حقوق متساوية مع الرجل تطمح لتحقيق مساهمة حقيقية في البناء الديمقراطي إلا أن جملة من المعوقات أضعفت تلك المساهمة وجعلتها دون مستوى الطموح .

اشكالية تثير جملة من التساؤلات حول ماهية وفاعلية الادوار التي أدتها النساء في التحولات الديمقراطية التي شهدتها العراق بعد ٢٠٠٣ ، وما هو حجم مساهمتهم؟ وما هي الاشكاليات التي أظهرتها تلك المساهمة؟ وماهي العقبات التي أعاققتها؟ وهل بذلت المرأة الجهد المطلوب لإزالة تلك العقبات وحل الاشكالات؟ وهل هناك جهات تقف بالضد من تلك المساهمة؟ وكيف يمكن التصدي لها؟ والى اي مدى يمكن لتلك الجهات أن تكون مؤثرة؟ هذه الاسئلة وغيرها يحاول البحث الاجابة عنها، وبالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ومن خلال مباحث ثلاثة، يتناول الاول اطارين الاول نظري في تعريف المصطلحات والثاني تاريخي لنضال المرأة العراقية ثم المبحث الثاني الذي يتطرق الى مساهمة المرأة في التحولات الديمقراطية ، في البرلمان والحكومة والاحزاب السياسية ، ويوضح المبحث الثالث المعوقات وراء ضعف المساهمة السياسية للمرأة العراقية .

المبحث الاول - اطار نظري وتاريخي

تتطلب عملية البحث واذا ما اردنا توخي الدقة في فهم ظاهرة ما او موضوع معينة، تحديد مفاهيم ومعاني المصطلحات التي يحملها مجالها، كي تتضح الصورة والجدوى من البحث حولها، وبهذا المجال فإن عنوان البحث (معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية) يشتمل على ثلاث مصطلحات تتطلب التعرف على ماهية استخدامهما في مجالها السياسي وهي بالترتيب، (معوقات ، المساهمة ، التحولات الديمقراطية)،

ثم مرجعية تاريخية يتم من خلالها استخلاص حقائق ودلائل للانطلاق الى المجال الزمني الذي تتحقق فيه فرضية البحث واشكاليته . ومن هنا يسمح الاطار النظري للموضوع في فهم تلك المصطلحات قيد البحث وبالتسلسل :
اولا- اطار نظري في تعريف المصطلحات:

١- المعوقات: يعرف المعوق بشكل عام بأنه الحاجز المادي الذي يحول دون تحقيق الهدف، وفيما يخص مجال دراستنا فإن العوائق المادية (الاجتماعية والثقافية) ليست بالضرورة الجوانب الاساسية التي تعيق تحقيق الهدف بل انها تؤدي ادوار رئيسية بهذا الاتجاه، حيث تظهر بجانب المعوقات المادية اتجاهات سلوكية نابعة من القيم والاعراف والتقاليد التي تحدد سلوك الافراد في استغلال واستثمار الوسائل المادية المتوفرة (١) ويمكن وصفها بشكل اكثر تحديدا بانها متغيرات او عوامل ثقافية واجتماعية تمثل عقبات او صعوبات تعترض عملية التنمية المجتمعية، اذ تؤثر باتجاه تحديد سلوك افراد المجتمع بالاسهام في عملية بنائه التنموية من خلال احتلالهم ادوار تنموية محددة اجتماعيا ، على سبيل المثال (النظرة الذكورية في القيادة وشغل المناصب الرئيسية) والتي لها اثر كبير على دور المرأة في مؤسسات المجتمع المختلفة ابتداء من السياسية ووصولاً الى مواقع اتخاذ القرار ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية (٢) .

٢- المساهمة: وتعرف من الناحية اللغوية بانها المقاسمة وقاسمه اي اخذ سهما : اي نصيبا معه(٣) . ومنه شركة المساهمة . وفيه ايضا : شارك * ومساهمةً، فعل متعدّد من معانيه شاركه مشاركة وقاسمه مقاسمة، وأن تساهموا الشيء تقاسموه اي اخذ كل واحد سهماه اي نصيبه(٤) وتشير النصوص القانونية الخاصة بتفسير المعنى الجنائي للمساهمة بما يدل على ان المساهم هو القائم بالفعل المباشر(٥) كما نص عليه القانون الجنائي المغربي* أما في القانون العراقي فيكون المساهم كل من كان حاضرا في مسرح الجريمة الى جانب الفاعل الاصلي لها وهو شريك فيها * . اذن يمكن القول بان المساهمة تقترب جدا في معناها من المشاركة وفي الحقيقة ، توجد صعوبة في التمييز بين المساهمة والمشاركة لاسيما فيما يخص مجال البحث الذي يتناول مجمل النشاطات النسوية في مجال السياسة، وعليه تكون المساهمة بوصفها تدل على المشاركة وفي اطارها العام : التفاعل مع جهد جماعي او المشاركة فيه بشكل طوعي، او بموجب التزامات تفرضها حالة ما، لتحقيق اهداف معينة. فهي تتوخى استثمار الجهد المشترك، لانجاز عمل ما

بشكل اكثر يسرا وكفاءة ، وتشير المشاركة في أدبيات العلوم السياسية ونظرية الادارة الى مشاركة الجمهور المباشرة في المجالات السياسية والاقتصادية او في اتخاذ القرارات الادارية(٦)، وبحسب صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، هي " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلأً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" * ، (٧) وينظر اليها من خلال مستويين :

المستوى الاول يمثل المشاركة السياسية بشكلها الواسع ويعني حق المواطن بأداء دور مهم وفاعل في عملية صنع القرارات السياسية ، أما المستوى الثاني وهو المستوى الضيق والذي يعني حق المواطن في مراقبة تلك القرارات وقدرته في ضبطها وتقويمها بعد صدورها من قبل الحاكم ، اي سيادة الشعب وبالتالي فإن المشاركة السياسية تعد اهم عناصر الديمقراطية (٨) وترتبط مفردة المساهمة (المشاركة) السياسية بالمواطنة بمفهومها الاجتماعي بوصفها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في حين ينظر اليها اخرون بأنها العضوية في الجماعة السياسية واعضاء الجماعة مواطنوها ، وبذلك فالمواطنة هي ايضا العضوية في المجتمع والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الوعي والتفاهم وقبول الحقوق والمسؤوليات، من هنا يمكن القول بأن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، ولاتحقق المواطنة الا من خلال المشاركة والقرار والمساواة والاندماج وحق التصويت وتولي المناصب العامة في الدولة (٩)، ومن هنا تبرز اهمية المشاركة السياسية للنساء .

٣ - التحولات الديمقراطية : وهو مصطلح علمي اتفق عليه في الادب السياسي، للدلالة على عملية تحول تدريجي للمجتمع من خلال تعديل المؤسسات السياسية والاجتماعية. ويشير لفظ التحول لغة إلى التغيير ، فيقال حوّل الشيء أو غيره أو نقله ، وتعد عملية التغيير المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي ، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق (١٠) .

والتحول يعرف أيضا بأنه " عملية يقصد بها انتقال المجتمعات تدريجيا عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها، من خلال عمليات وإجراءات

شنتى ترتبط بطبيعة الأحزاب وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية" (١١) وعلى هذا الاساس يعد التغيير الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩، في طبيعة البنية السياسية من نظام شمولي الى نظام برلماني تعددي، تحول ديمقراطي يشمل بحسب المفهوم الليبرالي تعدد الاحزاب، وضمان حرية التعبير والمشاركة السياسية، وتداول السلطة سلمياً (١٢) ومن اساسيات البناء الديمقراطي صياغة دستور دائم يستفتى عليه الشعب ويجب ان يحظى بالقبول ليكون الاساس القانوني الذي تبني عليه جميع المؤسسات الديمقراطية وتخضع له السلطات كافة تشريعية وتنفيذية وقضائية . وبالرغم من الملاحظات العديدة على طبيعة التحولات ومسمياتها ، إلا ان تلك التحولات قد تمت بالفعل وجرت انتخابات حرة مباشرة تشكل على اثرها مجلس النواب والحكومة المنتخبة للدورات {٢٠٠٥-٢٠٠٦} الحكومة الانتقالية برئاسة د. ابراهيم الجعفري ، ثم {٢٠٠٦-٢٠١٠ ، ٢٠١٠-٢٠١٤} برئاسة نوري المالكي و{٢٠١٤-٢٠١٨}، برئاسة د. حيدر العبادي، وكانت البداية في تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة (مجلس الحكم الانتقالي) برئاسة الحاكم المدني بول بريمر التي اعتمدت في حكمها على قانون مجلس الأمن المرقم ٤٨٣ في ٢٠٠٣ ، ثم تسمية الحكومة المؤقتة برئاسة د. اياد علاوي لغاية الثالث من شهر مايو ايار ٢٠٠٥ ، تلاها الحكومة الانتقالية التي كانت مهمتها الرئيسية، الاعداد لقيام الانتخابات العراقية واختيار برلمان وحكومة دائمية في العراق مدتها ٤ سنوات والتصديق على مسودة الدستور الذي كتب من قبل مجلس النواب المؤقت في زمن الحكومة العراقية المؤقتة .

إن التحولات السياسية التي اسست لاقامة نظام ديمقراطي تعددي، وصفها رئيس الوزراء السابق د. ابراهيم الجعفري بأنها تهدف الى بناء دولة وبيبين ذلك بقوله " يختلف مفهوم الدولة عن مفهوم الحكومة والسلطة. الحكومة هي احدى مؤسسات الدولة، أما الدولة فهي مفهوم عام يشمل كل مايتعلق بالبلد أفقياً وعمودياً، إن الدولة اكبر من الحكومة ، إن الدولة تعني الشعب، الدستور، الارض، الحكومة والحاكمية" .. " (١٣)، هذه التحولات، التي طالما تمنها الشعب العراقي، لم تحقق الطموحات المرجوة، بسبب النموذج المشوه الذي اعتمد في تشكيل الحكومات، التي انبثقت عن احزاب ذات هويات طائفية وعرقية، وفي ظل فقدان السيادة بفعل الاحتلال والتدخلات الدولية والاقليمية التي افقدت الديمقراطية روحها الحقيقية، وحل محلها نظام

المحاصصة الفئوية، الذي تسبب في انتشار الفساد وتدهور الحالة الأمنية، وتفشي الارهاب. وبقدر تعلق الامر بمضمون البحث سوف يكون منصبا على معوقات مساهمة المرأة في التحولات الديمقراطية والنأي به عن الجوانب الاخرى التي صاحبت التحولات الديمقراطية في العراق.

ثانيا- إطار تاريخي عن تطور الحركة النسوية

تظهر دراسة اوضاع المرأة بشكل عام، حالة الضعف بمواجهة القيود والاعلال التي كبلتها وغيب دورها وعدم القدرة على دفع ما ترتب عنها من الازى خلال فترات التاريخ المختلفة ، ويبرز الواقع الاجتماعي كمؤثر أساسي في حقيقة ما تعيشه النساء ، فعلى الرغم من إن الكتاب والباحثين في حقول التاريخ يؤكدون على إن بداية ظهور المدن وتشكلها كان بفعل الاستقرار الذي تحقق عندما تعلمت المرأة في عصور ما قبل التاريخ الزراعة وانشاء الحقول اضافة الى تدجين الحيوانات مما حقق استقرار للأسرة*(١٤)، إلا إن الطبيعة البنيوية للمرأة والرجل كان لها الدور الاكبر في هيمنة الرجل وتسلطه ، وفرض واقع أشبه بالاسترقاق على المرأة في فترات التاريخ التي نشأت فيها الحضارات القديمة في وادي الرافدين الحضارة السومرية والبابلية والاشورية*(١٥) وبالرغم من أن قوانين حمورابي الخاصة بالمرأة كان لها اهمية كبيرة في تغيير واقعها (١٦) إلا أن الموروث الاجتماعي استمر على ماهو عليه خلال الحقب الزمنية اللاحقة وبات العامل الاساس الذي يمثل الترابط بين الماضي والحاضر فيما يخص الاوضاع الاجتماعية للنساء،*(١٧) وفي العصر الجاهلي أظهرت حالة التمييز بين النساء (المرأة الحرة والمرأة الأمة) تكريسا لنهج الاستعباد، ولما كانت حياة الغزو والافتتال التي سادت المجتمع في العصر الجاهلي، ظهرت حالة وأد البنات التي نهى الاسلام عنها بقوله تعالى " وإذا المؤءودة سئلت بأي ذنب قتلت" (١٨). وقد أكدت النصوص القرآنية والسنة النبوية على المساواة في التكليف وضمن حقوق المرأة*، الا إن سطوة المجتمع بقيت الاكثر نفوذا على واقع المرأة، ولم تتغير أوضاع الغالبية العظمى من النساء في العراق خلال القرون اللاحقة لاسيما في العهد العثماني الذي بدا فيه المجتمع وكأنه يغط في سبات عميق من الجهل والتخلف إذ كانت المرأة تقبع في دارها ولا تخرج منه إلا للزواج أو القبر، وكانت المرأة تُعد جزءاً من ملكية الرجل وقوام عليها. إلا أن مسألة حقوق المرأة بدأت تحتل مكانتها المعرفية مع بداية حركة التغيير وتم تبنيها من قبل بعض الافراد المحوريين من النخبة المثقفة سياسيا (١٩) .

ففي مطلع القرن العشرين، ومن خلال الدور الذي أدته شخصيات لها مكانتها في الوسط الاجتماعي والثقافي لمناصرة الحق الطبيعي للمرأة في المساواة، بدأت بوادر الحركة النسوية في الظهور، وكان منهم في هذه المرحلة المرجع الديني الاصلاحى البارز محمد حسين النانيني والشيخ احمد الداوود، الذين دعيا الى ضرورة الاهتمام بالمرأة وتعليمها. كما كان للشاعر جميل صدقي الزهاوي دورا بالدفاع عن تحرير المرأة من القيود الاجتماعية البالية، ومنحها حقوقها ومساواتها بالرجل وعاضده الشاعر معروف الرصافي في مواقفه هذه. واصبحت صيرورة الدفاع عن المرأة وحقوقها الطبيعية على الاقل تأخذ موضع الصدارة رويدا رويدا، ثم ازدادت وتيرتها بعد الحرب العالمية الاولى وبالتحديد منذ عام ١٩١٩، ثم بعد تأسيس الدولة العراقية (٢٠).

وكان لحركات النهضة العالمية التي دعت الى القضاء على الجهل والتخلف، اثرها على الداخل العراقي، فأججت روح الثورة لدى المناصرين لتحرر المرأة فدعوا الى اللحاق بركب التطور العالمي، وتمت الدعوة الى تحرير المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من قبل بعض الحركات ومنها جماعة اليساري (حسين الرحال) في مجلتهم التي انشؤها عام ١٩٢٠، ثم تشكلت اول جمعية نسوية عام ١٩٢٣ برئاسة (اسماء الزهاوي)، تزامن معها صدور اول مجلة نسوية (مجلة ليلى) والتي كانت رئيسة تحريرها (بولينا حسون)، ثم افتتح اول نادي نسوي يحمل اسم (نادي النهضة النسائية)، تألفت هيئته النسائية من (اسماء الزهاوي شقيقة جميل الزهاوي ونعيمة السعيد وماري عبد المسيح وفخرية العسكري زوجة جعفر العسكري) مما دعى جريدة العراق الى الترحيب به معتبرة افتتاحه انتصارا لحرية المرأة (٢١)، ثم اصدرت مريم نرمة صحيفة (فتاة العرب) اليومية عام ١٩٣٧، و (حميدة الاعرجي) مجلة (المرأة الحديثة) وكانت تدعو الى تحطيم القيود البالية وعدم التفريق بين الرجل والمرأة وفي الاطار نفسه، اصدرت (حسيبة راجي) مجلة (فتاة العراق) ومحررتها (سكينة ابراهيم) دعت تشكيل برلمان نسوي يتبنى القضايا السياسية مثل قضية فلسطين والاستعمار البريطاني في العراق ثم توالى بعد ذلك صدور المجلات النسائية في العراق. كما كان لـ (نازك الملائكة) بوصفها من رواد الشعر العربي الحديث دورا مهما من خلال قصائدها التي جمعت فيها بين نضال الفرد العراقي والجزائري والفلسطيني ضد الاحتلال (٢٢).

ويعد التعليم العالي احد أهم العوامل التي أسهمت في استنهاض المرأة وتعريفها بأهمية دورها الذي ينبغي لها ان تؤديه كمواطنة وعنصر اجتماعي يمثل نصف المجتمع، وهو مادعى النساء المتعلمات لرفع وتيرة المطالبة المساواتية، حسب الممكن والمتاح، من خلال جمعياتهن وتجمعاتهن وتبني الحركات الديمقراطية واليسارية لها، الذي اقترن بأن ينتخب الحزب الشيوعي العراقي أحد النسوة (أمينة الرحال) إلى عضوية اللجنة المركزية له مما أدى ، ولأول مرة في تاريخ الاحزاب السياسية، إلى انضمام الكثير من النساء له (٢٣)، وكانت بداية الاربعينات شهدت بعض الانفتاح وكسر القيود بالنسبة للمرأة ، اذ بدأت النسوة يرتدن النوادي ودور السينما والحدائق العامة وياتت المرأة مشاركة في الانشطة الثقافية والادبية ومتذوقة لكل انواع الفنون الموسيقية والمسرحية وغيرها إلا ان النشاط الاهم هو دخول المرأة المعترك السياسي، اذ إن تشكل الاحزاب السياسية ذات البرامج التقدمية والتي تبنت قضايا المرأة وعدتها من قضاياها الاساسية، شجع النساء للانتماء اليها ، ومنها الحزب الشيوعي (المحظور آنذاك) الذي ضم في خلاياه نساء من مختلف الاعمار والدرجات الوظيفية والمستويات الثقافية والاجتماعية، وكن يحضرن الاجتماعات السرية ويؤدين الواجبات الحزبية ويشتركن في التظاهرات، ومنهن العراقية (عدوية الفلكي) التي دخلت التاريخ عندما تقدمت اشهر تظاهرة في تاريخ العراق السياسي عرفت باسم وثبة كانون، وتعرض بعضهن الى الاعتقالات وقد تميزت منهن (نزيهة الدليمي والنا يوسف وزكية خليفة وعميدة مصري وسعيدة مشعل وسعاد الخيري وأختها حبيبة وكلنير)، وكان لحصول امينة الرحال على منصب عضوة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي خطوة نوعية للمرأة نحو المساهمة في المراكز العليا في الاحزاب السياسية (٢٤)، وفي الخمسينات، تم تأسيس الجمعية النسائية لمكافحة النازية والفاشية ، ثم الرابطة النسائية ضمن رابطة الدفاع عن حقوق المرأة. وبعد ثورة ١٤ تموز ، تعمق واشتد نضال المرأة العراقية ، حيث تعددت التنظيمات النسوية واتسع نشاطها ليشمل العراق جغرافية ومكونات اجتماعية، كما تعددت انتماءاتها السياسية والفكرية ، ومن الجانب التشريعي فإن الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ ، الغى لأول مرة التمييز بسبب الجنس على وفق المادة التاسعة منه التي تنص على " المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولايجوز التمييز بينهم في ذلك ، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " وبهذا يكون المشرع قد ساوى بين

الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية، وعليه فإن المرأة العراقية لأول مرة في العهد الجمهوري تصبح دستوريا ذات مكانة اجتماعية وتملك حقوقا للمساهمة في الحياة العامة. مما فتح المجال أمامها لتحقيق اهدافها التي كافتحت من اجلها، كما صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، وهو اول قانون مدني ينظم الاحوال الشخصية في العراق ، وخلال عقد الستينات حصلت المرأة على أول امتياز مهم وهو تعيين اول وزيرة لوزارة البلديات وهي السيدة (نزهة الدليمي) لتكون اول وزيرة في تاريخ الحكومات العراقية ، ومع بداية السبعينات شهد النشاط السياسي النسوي انحسار بفعل سيادة نظام الحزب الواحد وحظر النشاطات السياسية لأي تيارات او حركات اخرى ، حيث بدأت مرحلة ادلجة المجتمع العراقي بأيدولوجية احادية وهي (حزب البعث) وتم تأسيس منظمة نسوية تابعة للحزب الحاكم وهي الاتحاد العام لنساء العراق ، وعدت الممثلة والناطقة الوحيدة للمرأة العراقية في داخل وخارج العراق (٢٥)، وعانت المرأة من قسوة النظام الشمولي ومن الحروب والحصار واصبح السعي للبقاء على قيد الحياة الاولوية في حياتها الى جانب القلق والخوف من فقد الاب والزوج والابن والاخ، فتأملت خير بالتغيير السياسي بعد ٢٠٠٣ وشاركت بقوة في التصويت بالانتخابات والاستفتاء على الدستور*أملا في بناء العراق ونهضته ولم تكن تلك نهاية الالام و المعاناة بعدما شهدته العراق من عدم استقرار أمني وارهاب مستمر الى يومنا هذا.

المبحث الثاني - مساهمة المرأة في التحولات الديمقراطية

شهد العراق منذ العام ٢٠٠٣ تحولات سياسية مهمة أدت الى إقامة نظام ديمقراطي تعددي قائم على مبدأ التداول السلمي للسلطة، واطاحت للمرأة فرص المساهمة في المجال السياسي أو مايسمى بـ (العملية السياسية)، فالديمقراطية بوصفها قيمة عليا تقوم على اساس المساواة بين الافراد وحماية حقوق الانسان وحرياته ، ما يعني التأكيد على حقوق المرأة ومنها حقها في المشاركة السياسية وما يمثله ذلك من اهمية في حصولها على حقوقها كافة، من خلال المساهمة الفاعلة في مؤسسات صنع القرار على مستوى الدولة وفي الكيانات والاحزاب التي تقوم بالأنشطة السياسية في ترشيح من يمثلونهم كنواب عن الشعب في مجلس النواب وثانيا بالمساهمة في التحشيد للانتخابات وتشجيع فئات المجتمع للمشاركة في الفعالية الانتخابية واختيار ممثلهم في السلطة التشريعية، التي تقوم بتشريع القوانين، ومن خلال المساهمة النسوية فيها فإنهن يحرصن على تشريع

القوانين التي تنصف المرأة وتؤدي الى الحد من التمييز ضدها وتمكينها، من اجل مساهمة حقيقية وفاعلة، هذا من جانب ومن الجانب الاخر فإنها ومن خلال مساهمتها في السلطة التنفيذية تقوم بتطبيق تلك القوانين ووضعها موضع التنفيذ الى جانب قيامها باقتراح وصياغة القوانين الداعمة للنساء في جميع المجالات وتقديمها للسلطة التشريعية من اجل التصويت عليها وقرارها

اولا- في السلطة التشريعية : شهد مجلس النواب العراقي مساهمة نسائية واضحة متمثلة بوجود نائبات تم ترشيحهن من كتلهن واحزابهن المشاركة في الانتخابات، إذ اتاحت المادة الدستورية ٤٩ في دستور عام ٢٠٠٥ للمرأة نسبة مشاركة في المجالس التشريعية بما يساوي ٢٦٪ والتي أقرت في قانون ادارة الدولة ، فالمادة ج من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية نصت على: " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية" ثم جاء في المادة ٣ من أمر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في الثالث من شباط عام ٢٠٠٤ " قانون الانتخاب" القسم ٤ والتي تنص على " يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن أول ثلاث مرشحين في القائمة ، كما يجب أن يكون ضمن أسماء أول ست مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الاقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة" (٢٦) . وعليه فقد شهدت الساحة السياسية مساهمة المرأة في تشكيل اول نواة للحكم بالعراق (مجلس الحكم)، عندما حظيت ثلاث نساء بمقاعد في المجلس المتكون من ٢٥ عضوا ، ومن خلال نظام التمثيل النسبي (الكوتا) نجحت المرأة في تأمين ٣٢٪ من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٠٥ (٢٧) ، وكان عدد النساء المنتخبات في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ٨٧ أمراه من اصل ٢٧٥ من اعضاء البرلمان العراقي المنتخب، في حين انخفضت النسبة في الانتخابات التشريعية للدورة الانتخابية للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، إذ بلغت ٢٦٪ بواقع ٧٣ عضوا، من اصل ٢٧٥ عضوا، وترأست المرأة لجنتين من لجان البرلمان الدائمة، والبالغ عددها ٢٥ لجنة وهما (لجنة المرأة والاسرة والطفولة ، ولجنة مؤسسات المجتمع المدني) (٢٨) وفي الانتخابات التي جرت في ٧ / آذار ٢٠١٠ ، بلغ عدد المرشحات عن القوائم الانتخابية ١٨١٥ مرشحة واطهرت نتيجة الانتخابات حصول النساء على ٨٢ مقعدا نيابيا، وهو ما يحقق نسبة الكوتا ، وكان منهن ٦٦ نائبة فازت على اساس الكوتا و ١٥ منهن بدون كوتا اي ما يعادل ٤.٥٪ (٢٩) .

الفرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان ، وإنما يعني اشراك نصف المجتمع العراقي في تقرير مصير العراق ، لكن للأسف، ان ما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث في البرلمان .. وما ساعد على ذلك هو الكيانات نفسها ، حيث لجأت وحسبما وصل اليها من معلومات الى استعارة نساء من بغداد لترشيحهن في محافظات اخرى ، لعدم وجود مرشحات في تلك المحافظات" (٣٢) ، وهكذا فإن ضعف الاداء البرلماني بشكل عام وضعف أداء المرأة البرلمانية بشكل خاص، بات من الامور الواضحة والمسلم بها على الرغم من الدعم الذي لقيته النساء من مسألة التمثيل النسبي ومقررات الدستور والقرارات الدولية ، ولهذه المسألة اسباب سيعرج عليها البحث في الصفحات القادمة .

ثانيا- في السلطة التنفيذية : على الرغم من النضال الذي خاضته المرأة العراقية على مدى القرن الماضي، فأنها لغاية عام ٢٠٠٣ ، لم تتسلم سوى حقيبتين وزاريتين* (٣٣) ، الا انها برزت على المسرح السياسي للحكم كشريك اساس الا ان تلك المشاركة انحصرت بشكل كبير في اظهار مشاركة نسائية عددية دون الوصول الى مواقع القرار السياسي بشكل فاعل، وعلى الرغم من القوانين والتشريعات التي صدرت قبل ذلك ايضا ومنها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي صدر في عهد سلطة الائتلاف المؤقت تحت ادارة السفير بول بريمر ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ والذي نصت المادة الثانية عشرة منه على " ان العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل، وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانتة أو أصله .. ولا يجوز حرمان أي أحد من حياته أو حريته إلا وفقاً لإجراءات قانونية... " كذلك نصت الفقرة ب من المادة عشرين على عدم جواز التمييز ضد اي عراقي لاغراض التصويت في الانتخابات على اساس الجنس واوردت المادة ثلاثون منه في الفقرة ج نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية بما لا يقل عن ربع اعضائها (٣٤). فكانت مساهمة النساء بتوليهن ٦ حقائب وزارية من مجموع وزارات الدولة البالغ عددها ٣٤ وزارة في تشكيلة الحكومية الانتقالية لعام ٢٠٠٤ برئاسة د.اياد علاوي، ولم تشغل النساء اي من المناصب السيادية الاربعة العليا، فكان التمثيل النسبي لمشاركة النساء قرابة ١٨٪ في مجلس الوزراء ، ثم في الحكومة الانتقالية الثانية برئاسة د.الدكتور أبراهيم الجعفري لعام ٢٠٠٥ ، شغلن ٦ وزارات أيضا من

مجموع ٣٥ وزارة أي بنسبة ١٧ ٪ . وفي الدورة الانتخابية الاولى عام ٢٠٠٦ ازداد عدد الوزارات الى ٣٧ الا ان نسبة مشاركة النساء تراجعت الى ٤ وزارات فقط للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي الاولى اي بنسبة ٤٪ وفي الدورة الثانية لحكومة المالكي (٢٠١٠-٢٠١٤) فقد كانت وزيرة واحدة فقط وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة (٣٥) ، ومع تولي د. حيدر العبادي رئاسة الحكومة عام ٢٠١٤ صدر قرار بعد مروره سنة من توليه الحكم بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٥ نص على " ... وبحسب مقتضيات المصلحة العامة تقرر الغاء المناصب الوزارية للوزارات الاتية ،وزارة حقوق الانسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب وتتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد بالأمر الديواني" (٣٦) .

ان التراجع في دور النساء في السلطة التنفيذية والذي شهدته حكومة المالكي الاولى والثانية وكرسته حكومة العبادي هي الاخرى، هذا الامر اثار حفيظة النساء سواء من البرلمانيات او من الناشطات والمهتمات بشؤون المرأة. متهمين الساسة العراقيين بتعزيز الفكر الذكوري الذي مازال يخيم على الوضع السياسي، ونشير بذلك الى ما تحدثت به (د. فاطمة الزركاني)، النائبة عن ائتلاف دولة القانون مشيرة الى ان المرأة لم تمنح حقها في الحصول على مناصب تنفيذية في الوقت الذي تمتلك فيه القدرة على تحقيق قفزة نوعية في الوزارات التي لم تقدم الخدمات للمواطن خلال السنوات الماضية تحت ادارة الرجال (٣٧) .

ثالثا- في الاحزاب السياسية :على مستوى دور المرأة وموقعها في الاحزاب السياسية فإن غالبية تلك الاحزاب المشاركة في العملية السياسية وفي الوقت الذي حملت ايدولوجيات وابعاد فكرية مؤيدة لمساهمة المرأة وقيامها بأدوار سياسية مهمة، إلا انه على ارض الواقع تبين، عكس ذلك اذ ظهرت تلك النسوة المنتميات الى احزاب وكتل سياسية تحت سلطة تلك الاحزاب وبدت دائما بموقف المؤيد والخاضع لقرارات رؤساء كتلهم وعلى الرغم من التغيرات التي شهدتها المشهد السياسي على مدى عقد من الزمن، وثلاث دورات انتخابية، من انقسام الكتل والاحزاب واستحداث اخرى وبعناوين جديدة الا ان الاساس يبقى في هوية تلك الائتلافات وتوجهاتها ومبادئها، الا حالات قليلة تحول فيها بعض السياسيين من كتل نحو اخر او اسس له حزب جديد وبهذا الصدد نذكر، البرلمانية الدكتورة حنان الفتلاوي التي تعد اول

امرأة تقود حزب سياسي بعنوان " حركة ارادة " (بعد خروجها من ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي) وقد صادقت عليها مفوضية الانتخابات في ٢٧ كانون الاول ديسمبر ٢٠١٦ ومنحت أول إجازة رسمية لتأسيس حزب (٣٨) . ويمكن القول بانها خطوة نوعية لمستوى مساهمة المرأة، والتي ظلت على مدى اكثر من عقد من الزمن دون مستوى الطموح، بسبب خضوعها لتوجهات وراء رؤساء الكتل والتوافقات السياسية، التي استبعدت نساء حققن نتائج انتخابية مهمة برجال كانت النتائج التي حققوها ضعيفة ولا تقارن بما حققته تلك النسوة، اذ لم تستلم اية امرأة منصب سيادي وتم تهميشهن حتى على مستوى الكابينة الوزارية واللجان البرلمانية، بسبب الاحزاب والكتل المهيمنة على قرارات البرلمان والحكومة ، وعلى الرغم من التغيرات التي جرت في الآونة الاخيرة في الخريطة السياسية استعدادا لخوض انتخابات عام ٢٠١٨ الا ان تمثيل المرأة مازال دون مستوى الطموح والبقاء على مجموعة من النساء ضمن التكتلات الحزبية من اللواتي يفتقدن الى الكفاءة والمقدرة لأحداث تغيير او تطوير في اوضاع النساء او في مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية اخرى ماعدا قلة منهن .

المبحث الثالث : معوقات مساهمة المرأة في التحولات الديمقراطية
لم يكن الطريق الذي سلكته المرأة للحصول على حقوقها ، بشكل عام ، وحقوقها السياسية بشكل خاص، سهلا، اذ إنها واجهت وماتزال تواجه عوائق مجتمعية كبيرة تراوح بين التقاليد والعادات والتفسيرات الدينية المبنية على اجتهادات مختلفة على مدى قرون . بعض هذه الاجتهادات حمل الدين الإسلامي بالأخص مواقف تكرر السلطة الابوية والذكورية، وهي مواقف تصر اجتهادات أخرى على أن الإسلام تجاوزها في الأصل ، وأنها مرتبطة بتحالفات سياسية مع قوى مجتمعية بزمانها ومصالحها (٣٩) . وذلك يعود لاعتبارات عدة ، منها ما كشفته نتائج الانتخابات فيما يخص استمرارية هيمنة البنى التقليدية التي تتحكم بنوع وحجم المشاركة السياسية للمرأة فضلا عن الثغرات التي ينطوي عليها النظام الانتخابي وعجزه عن القفز على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية للمرأة في الحياة السياسية ، وان نظام المحاصصة الذي يتم من خلاله الموافقة على القوانين او رفضها يتم من خلال التوافق مما يمنح رؤساء الكتل سلطة أكبر في اتخاذ القرار ويغيب دور الاخرين لاسيما النساء منهم، وأن خريطة القوى السياسية مهما تغيرت ، فإن وضع

المرأة ثابت وحراكها لا يتجاوز الأطر التقليدية والتي عملت على انجاحها في الانتخابات او حالت دون تحقيق هذا النجاح (٤٠) .

إن مسألة النهوض بواقع المرأة ومشاركتها السياسية، تخضع للعديد من الكوابح التي تمثل تحديات اساسية ينبغي مواجهتها، اذا ما اردنا تحقيق الطموح المنشود لمشاركة حقيقية، سنتطرق اليها بحسب ما يسمح به مجال بحثنا، كونها تمثل كل مجالات الصيرورة الحياتية للمجتمع العراقي، واقعه وتاريخه وجغرافيته وعقائده وطبيعة الفئات الاجتماعية، التي تمثل المواطنين الذين يعيشون على أرضه وهم الشعب العراقي وثقافتهم ، فالثقافة السائدة تؤدي دور كبير في تحديد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ، ذلك إن المشاركة السياسية كتعبير عن علاقة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي والمكرسة في اطار بنية سياسية معينة تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية، اذ تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط من الثقافة السياسية القائم على المساهمة او تعبير عنه (٤١) ، وبشكل عام يمكن اجمال تلك المعوقات او المؤثرات في النقاط الاتية :

اولا- الأحداث التاريخية و المؤثرات الاجتماعية

١- تأثير الحروب وأزمة الحصار الاقتصادي: في تسعينات القرن الماضي والذي ترك اثاره السيئة على المجتمع العراقي بصورة عامة، ووضع المرأة بصورة خاصة ، فقد عانت المرأة من مشكلة اقتصادية، اثرت بشكل سلبي على اوضاعها وحياتها بشكل اساسي، والذي انعكس بدوره وبدرجة كبيرة على ممارسة المرأة للسياسة بشكل عام (٤٢).

فقد اثرت تلك الاحداث التي شهدتها العراق على العديد من مناحي الحياة لاسيما ما يتعلق منها بالوضع الصحي الذي تدهور مع زيادة سوء الظروف المعيشية لاسيما بالنسبة لفئات الامهات في سن الانجاب والحوامل والاطفال ، الذين يشكلون اكثر من ثلثي مجموع السكان وهم الفئة الاكثر حساسية وتأثرا بالاوضاع البيئية والغذائية والاقتصادية والنفسية ، فقد تفشت الامراض والابوة كالكوليرا والتدرن وغيرها لاسيما بين النساء والاطفال ومع تدهور القطاع الصحي، الامر الذي ادى الى وفاة الكثير من المواطنين بسبب امراض كانت تتسم بسهولة معالجتها قبل الحصارومن جهة ثانية فإن النقص الحاد في الغذاء والدواء وشحة المواد الاساسية للحياة قد اثرت على وضع المرأة بتعرضها الى أمراض سوء التغذية المزمن حيث وصلت نسبة فقر الدم لدى الحوامل بحسب اليونيسيف الى ٦٠ بالمئة عند النساء في سن الانجاب، الى

جانب ماتسبب به التلوث في البيئة والذي ادى الى ظهور امراض مستعصية (الاورام السرطانية)والولادات المشوهة ، ولم يقتصر تاثير الحصار على الجانب الجسمي للمرأة بل تعداه ليشمل جوانب نفسية واجتماعية فقد تعرضت المرأة العراقية بسبب تفاقم الاوضاع والضغوط الاقتصادية وشحة الموارد المالية الى امراض نفسية (القلق والكآبة والتوتر العصبي). كما اضطرت الى التخلي عن الحياة العملية بسبب الارتفاع المتزايد لكلف المعيشة وعدم كفاية الرواتب والتفرغ للعمل المنزلي للنهوض بأعباء الحياة التي تزايد ثقلها يوم تلو الاخر مما ترتب عنه أبعاد مستقبلية لم تخلو من الخطورة على مستقبل المرأة والعملية التنموية للبلد. وفي هذا الاطار اشار المسح الذي اجرته اليونسيف عام ١٩٩٩ الى أن انهيار البنى الاجتماعية والثقافية جراء العقوبات وتدهور الخدمات الاساسية أسفر عن زيادة عدد الاسر التي تعيلها الاناث والامهات بالاضافة الى انتشار ظاهرة اطفال الشوارع والمتسولين التي قادت الى تصدع العلاقات الاسرية وتفكك عرى التماسك بين افراد المجتمع (٤٣).

٢- الموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية: تعد الثقافة المهيمنة أحد أهم المعوقات التي تتمثل في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة للجماعات السكانية العراقية التي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم ، فالثقافات المختلفة تباينت في تحديد الادوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه . كذلك التنشئة الاجتماعية التي هي معيق اخر، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل الى آخر على تكوين رؤية المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية (٤٤)، فالتنشئة الاجتماعية تعرف بأنها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد وهي عملية تطبيع المادة الخام للطبيعة البشرية من النمط الاجتماعي والثقافة أي إنها عملية التشكيل الاجتماعي لخامة الشخصية (٤٥) ، وبمعنى آخر ، هي عملية تلقين الفرد قيما ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متديبا على اشغال مجموعة ادوار تحدد نمط سلوكه اليومي(٤٦)، فالاب يقوم بدور رب العمل ويضطلع أفراد الاسرة بمن فيهم الزوجة بدور العمال . وإن تطورت المجتمعات بعدها فإن المحدد الاقتصادي (عمل رب الاسرة - الذكر) ابقى على الهرمية السلطوية. وهي علاقة غير متكافئة تبدو كمقاولة، يتقاضى فيها البعض أجراً على عمله في حين إن البعض الاخر والنساء في مقدمة ذلك البعض لايتقاضى عن عمله اجرا(٤٧) وبذلك تنعكس القيم في مجموعة من

المعايير تكون على شكل عرف او قانون ويسلك الافراد سلوكا معيناً طبقاً لتلك القيم يعكس من خلال عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، فالاعراف والتقاليد المتوارثة، أسهمت في بناء وتكريس الثقافة الذكورية في المجتمع العراقي، إذ إن الصورة النمطية للمرأة في الموروث الاجتماعي العراقي، تضع الادوار التي تؤديها المرأة خلف الرجل اي في الكواليس وليس في الواجهة، لذا فإن فرص اعطاء الاصوات الانتخابية للرجل اكثر بكثير منها للمرأة، في حال تنافس الطرفان لمقعد سياسي في اطار حزبي أو مستقل، ومن جانب آخر فإن المرأة نفسها، وبفعل الموروث الثقافي والاجتماعي، تعرض عن العمل في المجال السياسي وتفضل أعمال أخرى أكثر ملائمة لشخصية المرأة وكيانها، بحسب رؤيتها المنطلقة من العادات والتقاليد والنظرة الذكورية التي تتبنى رأي (مثل هذه الاعمال تناسب الرجال ولا تناسب النساء) (٤٨) إذ أشارت نتائج استطلاع للرأي العام إن ما يقارب ٩٥ بالمئة من الرجال والنساء يعتقدون أن المناخ المجتمعي لا يزال غير ملائم لدخول المرأة المعارك الانتخابية والقيام بأدوار سياسية، حيث يظهر ذلك استمرار أنماط سلوكية قبلية ومجتمعية (٤٩). وبحسب المحامية مريم الرئيس مقرر لجنة صياغة الدستور العراقي الحالي (٢٠٠٥) وعضو الجمعية الوطنية العراقية عام ٢٠٠٥ " البرلمان الانتقالي " ، إن التمثيل البرلماني للدورة الانتخابية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ لم يلبي الطموح ، بسبب اصرار الرجال على تهميش دور النائبة ، في الوقت الذي تستطيع فيه النائبة التصدي لقضايا ومهام كبيرة في البرلمان والحكومة ومنها ملفات امنية ودفاعية ، والا هم من ذلك كله ملف حقوق الانسان (٥٠).

٣- موقف القوى التقليدية: والتي تتبنى معتقدات دينية خاطئة والتي تنظر الى المرأة نظرة دونية، من خلال تفسيرات خاطئة ومحرفة للقران الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومثل هذه الثقافة تؤدي دورا كبيرا في التأثير على السلوك السياسي للمرأة، التي تخضع لضغوط الجماعات المتشددة دينيا، والتي لا تعترف لها بحق المشاركة السياسية. حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات في المجتمع المدني، الى التهديد والقتل مما يؤثر في مشاركتهن السياسية (٥١) ، فضلا عن المشاركات في العملية السياسية، إذ تعد القوى التقليدية سياسية اجتماعية ام دينية من اهم المعوقات بوجه حركة المرأة وتعمل جاهدة على ازاحتها من مواقع صنع القرار، ورغبتها في تحجيم دورها وحصره في ادارة شؤون المنزل ورعاية الابناء، والنظرة غير الموضوعية

للنساء المتصديات للعمل السياسي، وهو احد العوامل التي طبعت المرأة بالنأي عن الشؤون العامة، وفي كثير من الاحيان الميل نحو السلوك المحافظ والمتدين أكثر من الرجل، وبعيدة عن الارتباط بالأحزاب، واقل ميلاً للارتباط السياسي، على الرغم من تهيئة الفرصة المناسبة لها للانتماء الحزبي بعد العام (٢٠٠٣) (٥٢).

٤- ضعف الوعي لدى الرجال والنساء بمضامين ودور مبدأ المساواة بين الجنسين الذي كفلته المواثيق الدولية وحقوق الانسان، كالحق في الحياة والحق في العمل، والحق في إختيار شريك الحياة، والحق في التعليم ، .. إلخ، وأن يكون هذا الحق مساوياً تماماً لحق الرجل، وإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، وما زالت المرأة ترضى بـ ٣٠٪ مثلاً من التمثيل في الحوار الوطني وتعتبره نصر لها ولقضاياها، في حين يرفض (الـ ٣٠٪) كثير من القوى التقليدية والسياسية بسبب الموروث الاجتماعي المترسخ حول هيمنة الرجل وسيطرته على المرأة.

ثانياً- المؤثرات السياسية

١- الاحزاب السياسية: تؤدي الاحزاب السياسية دور كبير في مسألة المشاركة السياسية للمرأة، بوصفها المركبات الرئيسية لوصول المرأة الى مراكز صنع القرار وتبنيها سدة القيادة في الحقل السياسي فضلا عن تطوير قدراتهم في مجال العمل السياسي، حيث تعد الوسيلة الاساسية والرافعة الرئيسية لدخول المرأة المعترك السياسي والشأن العام(٥٣) إلا إن هذا الدور يتأثر بعوامل عدة ، اذ يشير الباحث ريتشارد فينجراف في دراسته الموسومة " تأثير نظام الانتخابات على جنس التمثيل (٥٤) ، الى ارتفاع أو انخفاض احتلال المرأة مراكز سياسية وفقاً للمستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع وايدولوجية الاحزاب، من حيث النظرة الى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل . في حين نجد قوى سياسية عراقية تحمل شعارات وبرامج تتعارض مع حقوق المرأة. وقد اكدت بايا قيصر في بحثها " الحوافز الحزبية ومشاركة المرأة في البرلمان (٥٥)، بأن نظرة الاحزاب واتجاهها نحو المرأة، يؤثر في المشاركة السياسية للمرأة، وإن ظهور أحزاب جديدة تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في العضوية البرلمانية يؤثر في مشاركة المرأة في البرلمان ، كما بينت أن النساء يملن الى الترشيح في الاحزاب التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة، فضلاً عن أن مشاركة المرأة السياسية تعتمد بشكل كبير على ايدولوجية الحزب من حيث أن المجتمع الذي يضم

أحزابا تؤيد عمل المرأة خارج المنزل تزداد فيه مشاركة المرأة السياسية وترشيحها في البرلمان ، أما المجتمع الذي يضم احزابا ذات ايدولوجيات تقليدية خاصة بنظرتهم نحو المرأة فتقل نسبة مشاركة المرأة السياسية فيه.

٢- نظام الكوتا: برغم ما حققه من انجازات في مسألة المشاركة السياسية للمرأة، الا إن معارضوه يرون إن النظام يمثل اخلالا جسيما بمبدأ المساواة بين المواطنين كأحد اهم المبادي الدستورية، الى جانب الانطباع الذي يعطيه بأن المرأة لاتستطيع أن تصل الى البرلمان والى مواقع صنع القرار من خلال قدراتها الذاتية وانما من خلال نصوص دستورية تساعدها على الصعود الى تلك المناصب. ومن جانب اخر فإنه وفر السبيل لمزيد من هيمنة الاحزاب السياسية على مشاركة المرأة، ومنحهم الفرصة في ترشيح نساء غير مؤهلات وغير كفوعات في كثير من الاحيان، وليس لديهن خبرة او ثقافة في مجال السياسة، ووضعهن في المقدمة مما اثر سلبيا على دور المرأة السياسي. فالتمثيل الفعلي للمرأة في البرلمان هو نسبة وجودها في لجان صنع القرار وتبونها مناصب القيادة داخل الاحزاب السياسية وهذا أمر مختلف عن تحليل يعاين تمثيل المرأة في البرلمان حصرا والذي يعد المؤشر الاكثر شيوعا لمشاركتها السياسية (٥٦).

٣- عدم وجود تعريف لمشاركة المرأة في صنع القرار، وقصور مؤشرات القياس لتلك المشاركة وأبعادها، في ظل ضعف الحياة السياسية وسيادة القانون، حيث تسود قيم الطائفية والقبلية والعشائرية وسيادة العقلية الابوية، التي تركز التقسيم التقليدي لأدوار المرأة ، الامر الذي يتبين بوضوح في المناهج التربوية (٥٧). وفي الوقت الذي تؤكد فيه الاتفاقات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة منذ عام ١٩٦٦ على حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات وتقلد المناصب وبشكل متساو مع الرجل الا إن تلك المشاركة تظل متعثرة وتتطلب مزيدا من العمل من جانب المرأة ومن الحكومة من خلال تمكين النساء الذي يرتبط بمفهوم تحقيق الذات واتخاذ القرارات وتعزيز القدرات عبر المشاركة السياسية والاقتصادية التي تعد من اهم نواحي قياس التمكين اذ إن التمكين السياسي للمرأة جعلها ممتلئة للقدرة والامكانيات لتكون عنصرا فاعلا في التغيير ويرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية عبر المشاركة الفعالة في أنشطة المنظمات السياسية والنقابات المهنية وايصال المرأة الى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع،

والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات ليس للبرلمان فحسب بل المؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة (٥٨) .

٤- ضعف اداء النساء فيما يخص قضايا المرأة وحقوقها السياسية، اذ لم تتمكن النساء من اكمال الكتلة النسوية البرلمانية، التي بأماكنها ان تطالب باستحقاقات تحسب لنساء العراق عملاً بمبدأ الحقوق والمطالب لا تمنح وإنما يبذل من اجل الحصول عليها الجهد والوقت والعمل الدؤوب، لتثبيت واقع جديد عنوانه ان لتمكين المرأة (عبر كوتا النساء) نجاحات وانجازات حصدها كل نساء العراق (٥٩) ، لذا فإن النساء اللواتي شاركن سواء في السلطة التشريعية ام التنفيذية لم يعملن على تغيير الصورة النمطية عن المرأة، العاجزة عن اتخاذ قرار، او أن يقدمن صورة جديدة للمرأة، تعكس تطلعاتها ونرى للأسف ان بعض هذه النماذج هي نماذج ذكورية في توجهاتها، فهي لا تتكلم ، ولا تقيم دورها ومكانتها إلا بالاستناد الى معايير ذكورية مهيمنة . اذ تنتقص حقها وذاتها من دون أن تعلم، فعندما تتكلم عن المرأة المثالية بلسان الزوج، وتتكلم تلك بلسان قوانين العشيرة، والاخرى بلسان الدين. مما يدل على قوة الهيمنة وقدرتها على الاخضاع والتطبيع (٦٠). وهذا يؤشر ايضاً ضعف الوعي السياسي لهن اذ تتطلب المشاركة السياسية درجة معقولة من الوعي السياسي والذي يعني التصور الكلي للفرد عن الواقع المحيط به ، ومع ضعف الخبرة السياسية للنساء وزيادة نسبة الامية وفقدان الاحساس بالمصلحة العامة وشعورها بالعزلة الثقافية وعدم ثققتها بامكانياتها ، مع تغذية الرجل هذه المشاعر من خلال سلطته الابوية واساليب التنشئة الاسرية فإنها تستسلم لواقعها وتسقط في شبكة معقدة من العادات والتقاليد .

٥- نظام التوافقات السياسية (المحاصصة) ادى الى تراجع نسبة مشاركة النساء في الحكومات المتتالية بمنصب وزيرة ، بعد أن حكمت الصفقات والتوافقات عملية تشكيل الحكومات وليس نظام المؤسسات ، اذ لم يكن للمرأة دور في الغرف المغلقة، والاجتماعات المصغرة والجانبية للسياسيين، بعيداً عن قبة البرلمان، أو الجلسات الحكومية، كما حصل في اتفاقية اربيل الاولى والثانية، وغيرها من الاتفاقيات (٦١) مما يتطلب اعتماد مبدأ الاغلبية السياسية والابتعاد عن مفاهيم وطروحات طارئة تخرج الديمقراطية من مضمونها.

ثالثاً- مؤثرات اخرى :

١- العنف والتهديد ضد المرأة: تعرضت المرأة العراقية الى مستويات عديدة من التهديدات منذ عام ٢٠٠٣ وما قبلها من حروب وبطش النظام السلطوي السابق والاختفاء القسري للمعارضين السياسيين الذين غيبتهم النظام. وقد ولدت احداث العنف المسلح آثار خطيرة على النساء، في فقد المقربين والاقرباء والاصدقاء والترمل وإعالة الاسرة، الى جانب ما ترتب عن التفجيرات الارهابية التي طالت المدنيين العراقيين جميعا، لاسيما فئة الشباب منهم، فضلا عن استهداف النساء والفتيات في عمليات عنف مباشرة. وهو ما أثر على طبيعة اهتمامات شريحة كبيرة من النساء في أولوياتها، التي تجعل الحصول على دخل يعيلها وأبناءها، الخيار الأهم والانصراف عن غيره من الامور الخاصة بالسياسة او الثقافة. إن عمليات الخطف التي طالت النساء او التهديد به بسبب غياب الأمن وانتشار المجموعات المسلحة والمتطرفة التي استهدفت النساء، قد بث الرعب في نفوس الأسر مما ادى الى رفضهم مشاركة النساء في مجالات تتسم بالخطورة ومنها المجالات السياسية (٦٢).

٢- تحجيم دور السياسيات بسبب الاوضاع الأمنية: إن تردي الاوضاع الأمنية وانتشار التطرف في أماكن معينة ولمدد زمنية متعددة خلال الحقبة الماضية ولحد الان، حجم دور النساء المشاركات في المؤسسات السياسية او الاحزاب، بعدم قدرتهن على النزول الى الشارع والاقتراب من فئات اجتماعية بذاتها، كالفقراء والمهجرين للوقوف على احتياجاتهم، مما خلق هوة بين فئة السياسيين بشكل عام والقاعدة الشعبية التي يمكن ان تدعمهم في الانتخابات، وقد حدثت حالات استشهاد لبعض النساء السياسيات كالنائبة عقيلة الهاشمي وللمقربين من البعض الاخر، او تفجير بيوتهن ونهب ممتلكاتهن كالنائبة تيسير المشهداني، وتوجد جماعات لها ارتباطات بجهات خارجية لا تريد الاستقرار والتطور للعراق، تعمل دائما على تشويه صور سياسيات بعينهن لاسيما الاكثر قدرة وكفاءة، من اجل تنفير الناخبين وضمان عدم حصولهن على اصوات في الانتخابات القادمة.

٣- مستوى التعليم: تشير الدراسات الميدانية حول تمكين المرأة الى وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل الدراسي وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة، اذ ترتفع نسبة المشاركة بحسب مستوى التحصيل وبالعكس، فتبرز اهمية التعليم كعنصر رئيس لزيادة وعي المرأة وتحررها الفكري وبالتالي زيادة مشاركتها السياسية بوصفه احد المرتكزات الرئيسية لتمكين المرأة وامتلاكها القوة والقابلية للتأثير، والشعور بالذات والمشاركة

والاختيار (٦٣). إن تراجع مستوى تعليم النساء له تأثير مباشر في مستوى مساهمة النساء ، إذ إنه يعد احد الادوات الاساسية التي تساعد في تمكين المرأة ، فهو يرتقي بمستوى مساهمة المرأة في الاسرة والمجتمع والذي من شأنه أن يدعم التنمية البشرية ويمتد تأثيره الى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا (٦٤) ومن البديهي ان يرتبط مستوى التعليم بالوعي السياسي فكلما ارتفع مستوى التعليم لدى المرأة ادى ذلك الى ارتفاع وعيها السياسي(٦٥).

٣- تأثير وسائل الاعلام فيما تطرحه من صور ايجابية لمشاركة المرأة السياسية، وما لذلك من دور كبير في خلق وعي سياسي وثقافة سياسية للمرأة وتحفيزها نحو المشاركة في البرلمان (٦٦) ، وبالعكس قد تكون وسائل اعلام سببا في عزوف النساء، اذا ما صورت تلك المشاركة في اطار منافي للدين او التقاليد، أو اظهرت صورة مشوهة عن النساء العاملات في السياسة، لاسيما مع انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، التي اساءت الى صورة السياسيين في الادراك الشعبي العام.

٤- اسباب تعود الى المرأة نفسها ، منها ،الاعباء الاسرية التي تتحملها المرأة ، تجعلها لا تمتلك الوقت الكافي لتحمل اعباء اضافية والقيام بأدوار مختلفة في المجتمع، فضلا عن طبيعة التنشئة الاسرية التي لم تعنى بإتماء الميول المهنية والاجتماعية والسياسية لدى الاناث ولاباكسابهن عادات علمية في التفكير كما هو الحال في اهتمامها وعنايتها بذلك لدى الذكور فكثيرا ماتعتقد المرأة بأن التفوق الثقافي والسياسي والابداع أمور خاصة بالرجل، بينما نصيبها عمل عادي بسيط وملائم خارج المنزل ومهمتها الاساسية تربية الاطفال والعناية بشؤون المنزل(٦٧) والنظرة الى المشاركة السياسية بوصفها احد العوامل التي تنتقص من انوثة المرأة، وضعف الوعي السياسي لدى النساء بشكل عام وانخفاض مستوى التعليم لدى شريحة كبيرة منهن ما يؤدي الى افتقار المهارات اللازمة للمشاركة السياسية وغياب الجرأة في التعبير عن الذات والطموح، وهو ما يتطلب اعادة النظر في العمل المنزلي للنساء ، وادخال مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر) في عملية التنشئة الاجتماعية والمناهج التعليمية (٦٨).

٥- الافكار المتحيزة ضد المرأة: *قبل عقود، كان هناك شبه قبول اجتماعي من طرف النظام الثقافي لاشكال مختلفة من الالهانة والتمييز والتحقير. اكثر من ذلك كان العنف يعد من مرتكزات التربية والتنشئة الجنسية . كما أن

الثقافة الشفوية كانت مليئة بالامثال والحكم والاقوال والحكايات حول ايجابية العنف كأسلوب تربوي (٦٩) لذا دأبت النساء في أحيان كثيرة ودون وعي منهن على التفكير بايديولوجية معادية للمرأة ، وتتبنى التصورات ذاتها التي ينتجها الطرف المهيمن حول قدرات المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل ، مثل هذه الافكار والتصورات تدرج ضمن مايسمى اليوم العنف الرمزي المترتب عن انخفاض وعي المرأة بالعنف والتعرض له قد يرتبط بفكر المرأة نفسها المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفا معاديا للمرأة .

وقد اظهرت نتائج استطلاعات المسح الذي أقامته اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق كثيرا من المؤشرات التي تؤكد وجود هذا الشكل من العنف وتعكس موقف النساء المتحيز ضد المرأة . منها موقف المبحوثات من حق المرأة في الترشيح في الانتخابات ، إذ أظهرت النتائج إن ٨٥٪ من النساء ترى أن على المرأة المشاركة في الانتخابات كناخبة ، وأما بالنسبة لمساهمة المرأة كمرشحة في الانتخابات فتتخفص هذه النسبة لتبلغ ٦٨٪ تقريبا ، وترى ٤٢٪ تقريبا من النساء أن المرأة لاينبغي لها المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو كناخبة أو كليهما لاعتقادهن أن هذا يخص الرجال ، كما أن خمس الرفضات يرين أن المرأة يجب ألا تدخل في السياسة ومثلهن تقريبا يرفضن ذلك لأن الانتخابات غير مجدية (٧٠)

الخاتمة

ترتبط مساهمة المرأة في التحولات الديمقراطية ارتباطا وثيقا بطبيعة وجوهر تلك التحولات من حيث كونها معبرة عن روح الديمقراطية ام انها مجرد عملية شكلية لاتمت الى النهج الحقيقي للديمقراطية ، إذ ان جوهر الديمقراطية هو ترسيخ قيم الحرية وضمن حقوق الانسان ، التي هي حقوق المرأة ايضا بوصفها نصف المجتمع، التي تتمثل بالمساهمة في مواقع صنع القرار وتغيير الواقع المتردي للمرأة العراقية التي تمثل رافدا اساسيا من روافد التنمية .

إن دعم جهود الارتقاء بواقع المرأة العراقية وفسح المجال امامها للمساهمة في التحولات الديمقراطية يتطلب معالجة الاسباب التي تعيق تلك المساهمة وهي عملية تشترك فيها مؤثرات عدة، اجتماعية سياسية اقتصادية فضلا عن الجوانب المؤسساتية كدور الحكومة في دعم نشاط المرأة وتمكينها والقوانين الخاصة بالانتخابات وبالاحزاب السياسية ، والجانب الاهم في ذلك هو تطوير قدرات المرأة نفسها وتنمية الوعي السياسي لديها والتأكيد على الجانب

المعرفي والثقافي من خلال حملات توعية للمجتمع بشكل عام وتوضيح المكاسب التنموية المتحققة من مساهمة النساء في النشاطات العامة والسياسية والتنموية وإن عدم ممارستها لدورها في البناء الديمقراطي له تأثير سلبي على المجتمع والدولة برمتها في تطورها وازدهارها، وهذه الثقافة التي ينبغي للحكومة ان تدفع باتجاهها لابد أن تبدأ من الاسرة فالتنشئة الاسرية لها الدور الاكبر في تغيير الصورة النمطية والذكورية في المجتمع العراقي المتحيز ضد المرأة وفي السياق نفسه تاتي تنشئة الاجيال القادمة على اساس مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء من خلال المناهج التعليمية التي تمثل المجال الحيوي لتربية الجيل القادم فضلا عن مواجهة كل مامن شأنه أن يحط من مكانة المرأة سواء أكان في التفسير الخاطيء للنصوص الدينية او الاعراف والتقاليد الاجتماعية البالية او السلوكيات المتحيزة ضدها، وحمائتها من خلال التشريعات القانونية التي تصون حقوقها ، وحيث إن النصوص الدستورية والقانونية منحتها درجة مناسبة من حقوقها فلا بد من ضمان تنفيذها على ارض الواقع وأن لا تكون حبرا على ورق اذ لابد للمرأة أن تكون فاعل اساسي في الأحزاب السياسية وأن تحظى بدعم الكتل السياسية وأن يكون لها الحق في شغل مناصب سيادية او وزارية، الى جانب مايمكن لمنظمات المجتمع المدني من تأديته بوصفها منظمات تعمل لدعم نضال المرأة العراقية لاسيما تلك المنظمات المختصة بالمرأة والاستفادة من دعم المنظمات الدولية والتشريعات الاممية .

إن توفير حالة من الاستقرار الامني تعد من الضرورات الملحة لرفد الادوار التي يمكن للمرأة القيام بها في ظل التحولات الديمقراطية ومن جانب آخر لابد أن يكون للاعلام دور موضوعي وبناء فيما يخص دخول المرأة معترك السياسة، والارتقاء بالطروحات التي يصف من خلالها المرأة المساهمة في عالم السياسة على أن تكون بالدرجة الاولى ممن يمتلكن القدرة والكفاءة والاهلية العلمية والثقافية والتربوية لاداء مثل تلك الادوار . وفي هذا المجال فانه يقع على عاتق السياسيات المساهمات في العملية السياسية اثبات قدرة المرأة على الايفاء بمتطلبات دورها السياسي من موقعها ،ومن خلال مساهمة فعالة ونشيطة وأن تتصف بالنزاهة والجدية في عملها وأن تؤدي المهمة التي من اجلها تم انتخابها سواء في مجلس النواب ام في الحكومة وأن تعايش هموم الشعب ومشكلاته لاعطاء صورة جيدة عن المرأة، يمكنها ان تغير

صورة المرأة في العقل الجمعي للمجتمع العراقي ويكون لها اثر في اقتناع الناخب العراقي لانتخاب امرأة .

Obstacles of Iraqi women contribution in the democratic transformations Instructor Doctor:Amenah M.Ali Abstract

With the development of the events that Iraq has gone through after 2003 ,Which widened the scope for the participation of Iraqi Women in the political life, Especially after the adoption of Quota that allow women to occupy a quarter of the seats in the Representatives House, As well as the Iraqi provisions Constitution in the field of the human rights and equality preservation to all Iraqis regardless of Sex, Religion or Nationalism, Which allowed women to contribute effectively to those transformations, But a number of constraints had led to the weakness and limitation of the women role in the political field after 2003, Including the political, security and social problems that accompanied the process of transformation and other problems, which was contained in the research pages

الهوامش والمصادر

- ١- الاء عبد الله معروف ، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب – جامعة بغداد، آذار ٢٠٠١، ص ٥، نقلا عن، د. اشرف حسونه ، التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ١٩٧٢، ص٥٣-٥٤ .
 - ٢- المصدر نفسه ، ص٦ .
 - ٣- ابراهيم مصطفى . احمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار ، المعجم الوسيط، الجزء الاول والثاني ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة طهران ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، ص٤٥٨ .
 - ٤- * اختلف الناس في الذي قال: يديروني عن سالم. فقال قوم هو أبو الأسود الدولي يقوله في غلام له اسمه سالم قال: أبا ثابت ساهمت في الحزم أهله ... فأريك محمود وعهدك دانم المصدر: <http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=12803>
 - ٥- قانون العقوبات – مجموعة القانون الجنائي، على موقع <http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/ma/ma045ar.pdf>، انظر ايضا خالد العثماني ، محاضرات في القانون الجنائي المغربي ، على موقع <http://www.fsjes-agadir.info/vb/showthread.php?t=2094>
- * وبهذا الصدد تتضمن المادة ١٢٨ من القانون الجنائي المغربي المعنى بشكل اكثر وضوحا كما ورد في نصها " يعتبر مساهما في الجريمة كل من ارتكب شخصا عملا من اعمال التنفيذ المادي لها" والمساهم

يكون فاعلا اصليا لانه قام بعمل من اعمال التنفيذ المادي للجريمة ، فالمساهمون يعدون فاعلون اصليون وهم يستعبرون صفتهم الاجرامية من وقائع الجريمة ، أما المشارك في الجريمة وخلافا للمساهم لا يرتكب اي عمل من اعمال التنفيذ المادي للجريمة ، ويقتصر عمله في مساعدة المساهم كأن يقوم بأعمال ثانوية غير داخلية في عناصر الجريمة وايضا من يقومون بأعمال ثانوية في اخراج المشروع الاجرامي الى حيز الوجود، المصدر نفسه.

* المساهم بموجب القانون العراقي هو من يكون حاضر في مسرح الجريمة الى جانب الفاعل الاصلي لها وهو شريك في الجريمة وهو مائت عليه المادة ٤٧ ، الفقرة ٢ من قانون العقوبات العراقي وعدته فاعلا للجريمة اسوة بالفاعل الرئيسي لها ، وتنص على " يعد فاعلا للجريمة :من ساهم في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة افعال فقام عمدا اثناء ارتكابها بعمل من الاعمال المكونة لها " المصدر - قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ - الباب الثالث - الجريمة - الفصل الخامس - المساهمة في الجريمة .

٦- هدى محمد منثى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير- كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ، ص٢٢، نقلا عن

Ann Richardson , participation conception in social policy, Rutledge,1983,p8.

٧- ويرى فيها آخرون بأنها "نشاط إختياري يهدف إلى التأثير في إختيار السياسات العامة أو إختيار القادة السياسيين ". وفي الحقيقة إن هذه المشاركة هي في حد ذاتها قيمة وشرط لعمل الديمقراطية ، إذ يؤدي المواطنون بموجبها دورا اساسيا في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة ، أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي . هذه الصور والأنماط تشمل: تقلد منصب سياسي أو إداري، السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي(الحزب مثلا)، العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي، المشاركة في إجتماعات السياسة العامة، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، التصويت المصدر/ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، نقلا عن حسين علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ ، أيلول /سبتمبر ١٩٩٧، ص ٦٤، انظر ايضا ، وصال نجيب العزاوي ، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ٢٠١٢، ص٨.

٨- وصال نجيب العزاوي، المصدر نفسه ، ص٧ .

٩- د. نوال ابراهيم ،اشكالية مفهوم المواطنة وبنائها في مؤسسات التربية والتعليم ،بحث ضمن اعمال المؤتمر المركزي لبنت الحكمة (بناء الانسان... بناء العراق) ١٨- ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨، الطبعة الاولى- بغداد ٢٠٠٩، ص ص ١٨٥ ، ١٨٦

١٠- بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي - دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى - ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، القاهرة - ٢٠٠٤ ، ص٢٧.

١١- المصدر نفسه ، ص٢٩

١٢- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى بيروت ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، ص ٣٢٠ .

١٣- ابراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، الطبعة الاولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ١٠٥ .

١٤- د.بهنام ابو الصوف المرأة في تاريخ العراق القديم، على موقع: <http://www.abualsoof.com/inp/view.asp?ID=86>

*يتحدث الدكتور بهنام ابو الصوف عن الكيفية التي استطاعت من خلالها المرأة إحداث نقلة حقيقية وهامة في التاريخ البشري من خلال الزراعة وإنتاج قوت العائلة إذ يربط بين عملها في اعداد الطعام والذي قادها الى زراعة المحاصيل الأساسية في غذاء الاسرة ، وهكذا حصلت المرأة في العراق القديم على حقها الاول ، والذي كان السبب وراء نماء نوعين من الحبوب الصالحة كطعام ، فضلا عن تدجينها للحيوانات وبهذا تحققت لأنسان بلاد الرافدين دخول مرحلة اقتصادية هامة في حياته حققت له استقرارا وأمنا غذائيا، وهي مرحلة انتاج قوته بنفسه ويرى الكثيرون ان تحقق ذلك كان على يدي المرأة ، بسبب يقظتها وانتباهها لما يجري حولها في الطبيعة والاهتمام بسد حاجات اطفالها الى مصدر دائم وثابت للغذاء ، هذا الاستقرار هو الذي قاد

الى نشوء القرى ثم المدن . ومن النتائج الفكرية الهامة للتحوّل الاقتصادي هذا ظهور العقيدة الدينية باسّسط مظاهرها في تقديس الارض واعتبارها آلهة للخصب والعطاء ومصدر للغذاء ، فكانت الأم الأرض اول معبود اتخذته البشرية الاولى في كل مكان عرفت فيه الزراعة وتدجين الحيوان اذ قدس فلاحوا العراق والعالم القديم كله الارض ممثلة بشكل امرأة بحالة الحمل واقاموا لها المزارات وقدموا لها الهدايا والنذور. والأم الآلهة Mother Goddess او الأم الارض Mother Earth عند السومريين وبصفتها الاخرى هي الجنس والخصب وتكثير النسل والحب والزواج هي انا E.Nann كبيرة آلهة الوركاء التي منحتها الملوكية والسيادة والحكمة .

١٥- * فالمرأة كانت مملوكة وليست مالكة سواء للآب او الزوج وممنوعة من الإرث وكانت مسألة بيعها من قبل الرجال من الامور الدارجة، فالآب كان يعرض بناته للزواج وينادي لكل عابر سبيل ويدفعهن للبعاء عند افتقاره للمال اما الزوج فبانه عند عدم مقدرته على رد دينه لدانته فانه يقدم زوجته او ابنته سدادا لديونه ، كما كان من حق الزوج أن يحكم على زوجته بالموت عرفاً لأقل الاسباب كطلبها الطلاق او اهمالها لشؤون بيتها وتربية ابنائها . وبالرغم من القوانين التي اصدرها الملك البابلي (حمورابي) قد انصفت المرأة جزئياً، المصدر/ سهى بطرس هرمز ، المرأة في حضارة وادي الرافدين ، مقالة منشورة على موقع مجلة معارج الفكر في ٢٤/٩/٢٠١٢، على موقع: <http://m3arej.com/article/author/sae-btehrs-armz>

١٦- * اذ يشير الى ذلك جرجي زيدان نقلاً عن مؤرخ الكلدان " برحوشا" ان المرأة العربية آنذاك كان لها شأن ملحوظ ، وان اهم مادار في فلکها امر الزواج الذي كان يتم بعقد مكتوب سبقت به نساء الشعوب الاخرى ، التي يخست حق المرأة، ورغم ذلك كان للمرأة مكانة خاصة عند العرب متميزة يؤكدها ظهور عدد من النساء من نوات الشأن منهن الشاعرة المجيدة والفارسة المحاربة والخطيبة المفوهة والسياسية البارعة والحكيمة المحنكة والطبيبة والكاهنة والمتنبئة نذكر منهن " بلقيس ملكة سبا ، وسمير اميس – اميرة آشور والجليلة الشاعرة اخت جساس وزوجة كليب الوائليين" التي وقفت في حرب البسوس موقف الحكمة منشدة قصائد في القلق والحرج والاعتذار الشاكي. وتقديراً لمكانة بعض النساء في بلاد العرب فقد سميت قبائلهن بأسمانهن كطسم ، وجديس ، وثمرود ، وعادرام ، حتى قریش التي قرشت اي تاجرت ، -د. واجدة مجيد الاطرقجي، المرأة ، بحث ضمن مجموعة بحوث منشورة في كتاب بعنوان حضارة العراق ،دار الحرية للطباعة ، الجزء الخامس، بغداد ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥ م، ص١١٥ ص١١٩ .

١٧- * ويرغم القيود والعقبات التي وضعت امام حركة المرأة تبرز بعض الادوار المهمة التي ادتها قلة من النساء انسانيا وحضاريا واجتماعيا وسياسيا ، امثال زنبيا ملكة تدمر ، بلقيس ملكة سبا ، سمير اميس اميرة آشور. المصدر: د.علي شلق، التطور التاريخي لايضاح المرأة العربية في الوطن العربي ، بحث مشارك في ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية الموسومة " المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية " الطبعة الثالثة بيروت ، نيسان / ابريل ١٩٩٣، ص١٦- ١٨ ، انظر ايضا عبد السلام ابراهيم بغدادي ، المرأة والدور السياسي، دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية – العربية – العراقية، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، الطبعة الرابعة عمان ٢٠١٠، ص٩ .

١٨- القرآن الكريم - سورة التكوير ، الايتان (٨ ، ٩)

*أكد الاسلام على المساواة بين المرأة والرجل بقدر التمكين والقدرة التي منحها الله لكل منهما والدور الذي يمكن لكل منهما تأديته، ولم يرد فيه نص يمنع ذلك الا احاديث ضعيفة مردود عليها ، في حين كان للمرأة مشاركة عندما بايعت النساء النبي في العقبه الاولى والثانية واستمرت تلك المبايعه طيلة حياة النبي (ص) كما قدمت المرأة مشورتها الراجحة في صلح الحديبية ونهضت بموجبات بيعتها هجرة وموالاته وتحملا للشدائد ونصحا لولاة الامر .. المصدر: /د. سحر قدوري ، وضع المرأة العراقية بين التنمية ومشكلات العمل: التركيز على العنف الوظيفي ، بحث مشارك في اعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة " بناء المرأة ... بناء العراق " ، مطبعة بيت الحكمة الطبعة الاولى بغداد ٢٠١١ ، ص٨٠ ، ينظر ايضا ، د. بشرى محمود الزويجي ، حقوق المرأة بين الشريعة والقانون الوضعي ، بحث مشارك في مؤتمر بناء المرأة بناء العراق، ص٢٢٠ .

١٩- لقد احدث الاسلام تغييراً اساسياً في واقع المرأة اذ رفع من شأنها فأسهمت في بناء صرح الدعوة جنباً الى جنب مع الرجل ، وكيفي ان تكون منهن السيدة خديجة اولى النساء في الاسلام ، والتي ساعدت زوجها الرسول بعقلها وقلبها ومالها لينشر دعوته فرفعها الاسلام لتصبح من فضليات التاريخ وعظيمات الامم . .

في حين تميزت السيدة زينب بنت علي بن ابي طالب بالشجاعة والبلاغة والجرأة في طريقة خطبها التي القتها على اهل الكوفة وتحديدها ليزيد بن معاوية الاموي واتباعه. وفي فترة الازدهار للعصر العباسي نالت المرأة قسطاً من ذلك التقدم لتساير تيار العصر فاستطاعت بعض النساء رغم ما فرض عليها من حجر وحجاب في كثير من الاحوال أن تثبت جدارة واستحقاقاً وأن تتنبأ منزلة ثقافية لا يستهان بها فكان بنات السراة (اشراف القوم) والاعنياء يتعلمن بالاضافة الى تعلم القراءة والكتابة، تعلم الموسيقى والاداب الاجتماعية والوقوف على اسرار اللغة والمنطق والشعر والحكم والفراسة والطب والانواء والفلك والرواية، وهناك من الاعلام النسائية في قصور الخلافة ممن عرفن بحبهن للاداب والعلوم، فقد تتقنت الخبزات زوجة المهدي ثقافة جعلتها عامل من عوامل نشاط الحركة الادبية والعلمية في قصر الخلافة، تقابل العلماء وتناظرهم، ويغد اليها الشعراء من شتى الاصقاع وكانت تحض المهدي على تشييد دور العلم ومكافاة الموهوبين وانتشأت اولادها على حب العلم والعلماء والادب والادباء، والامر نفسه بالنسبة للسيدة زبيدة فعرف عنها قدرتها على النظم والكتابة وقد اثرت عنها اشعار معروفة ورسائل وتوقيعات ووصايا تدل على القدرة البارعة والموهبة الفذة. المصدر/ : د. واجدة مجيد الاطرقجي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩، انظر ايضا، د.علي شلق التطور التاريخي لأوضاع المرأة العربية في الوطن العربي، بحث مشارك في ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية الموسومة " المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية " الطبعة الثالثة بيروت، نيسان / ابريل ١٩٩٣

٢٠- د. عقيل الناصري، عرض كتاب: حقوق المرأة السياسية في الدساتير العراقية، دراسة مقارنة، المؤلف د.جاسم علي هداد، دار النشر: دار الرواد المزدهرة، بغداد ٢٠١٥، الحزب الشيوعي العراقي على موقع،

<http://www.iraqicp.com/index.php/sections/variety/30986-2015-07->

٢١- د.وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١
٢٢- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية- جامعة ديالى، المجلد الرابع، العدد الثاني ٢٠١٥، ص ٢٣٣، ٢٣٤، انظر ايضا هيفاء زكنة، (المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي)، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٦، ص ص ٦٠، ٦١.
٢٣- د. عقيل الناصري، مصدر سبق ذكره.
٢٤- بدرية صالح، المصدر نفسه، ص ٢٣٤، انظر ايضا، وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢، ١٦٠.

٢٥- وصال العزاوي، المصدر نفسه، ص ١٥٣، نقلا عن عبد الجبار البياتي، لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية عودة الى بداية الصراع من اجل التحرر، مركز الدراسات/ امان/ المركز العربي للمصادر والمعلومات / ابحاث/ ٢٠٠٧.

* كانت نسبة المشاركة الكلية في الاستفتاء تعادل ٥٨ بالمئة من الناخبين المسجلين لدى مفوضية الانتخابات وقد اختلفت نسبة المشاركة للنساء بحسب المناطق اذ قدرت في مناطق الاغلبية السنوية بأقل من ١٩ بالمئة في حين كانت التقديرات لها في المناطق ذات الغالبية الشيعية والكردية بنحو ٨٠ - ٨٨ بالمئة، المصدر،

مقالة بعنوان دستور العراق على موقع، <https://ar.wikipedia.org>

٢٦- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣، المادة ثلاثون الفقرة ج، ص ١٧٤، انظر ايضا، سندس عباس حسن / المشاركة السياسية للنساء في العراق: الفرص والتحديات على الموقع الالكتروني:

<http://iknowpolitics.org/en/doc>

٢٧- د. صباح قدوري، المرأة العراقية وضعف المشاركة السياسية: الأسباب والاثار - وفاق المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، تشرين الثاني - ٢٠٠٨، ص ٧.

٢٨- تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + ٢٠، الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الدائرة الهندسية، قسم المطبعة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ١١.

٢٩- رغد نصيف جاسم، المشاركة الحزبية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دراسة اجتماعية سياسية، ميدانية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد ٢٠١٢، ص ٨٢.

- ٣٠- كوشان كاي علي / كوتا النساء في العراق الى اين .../ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات /العراق/
يراجع على الموقع الالكتروني www.ihec.ig/ar/index.php
- ٣١- د. عبد السلام بغدادى ، المرأة والدور السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ ، انظر ايضا ، د. ابراهيم خليل العلاف، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات عام ٢٠٠٥ ، ملاحظات ومؤشرات ، جامعة الموصل:مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٥ ، ص ٢١.
- ٣٢- عبد السلام بغدادى ، المصدر نفسه ، ص ٢٧ ، نقلا عن وزير حقوق الانسان العراقي لصحيفة الشرق الاوسط ، طبعة بغداد ، اشراك المرأة العراقية بالانتخابات هو لمجرد ملء فراغات ، العدد ٩٨٣٦ في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، ص ٢.
- ٣٣- *الأولى كانت السيدة نزيهة الدليمي في العام ١٩٥٩ ، والثانية هي الدكتورة سعاد خليل إسماعيل في السبعينات القرن الماضي ، المصدر نفسه، ص ٨٧ .
- ٣٤- د.هادي عزيز علي ، النصوص الدولية وحقوق المرأة في قانون ادارة الدولة ، صحيفة المدى ، بغداد ، العدد ١١٠ ، نيسان ٢٠٠٦ ، ص ٦.
- ٣٥- د. بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، دار الحصاد، ط١، دمشق – ٢٠١٣ ، ص ٦٠-٦١ ويراجع ، تقرير العراق الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .
- ٣٦- مجلس الوزراء العراقي يقرر الغاء اربع وزارات ودمج ثمانى أخرى يراجع جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٥ .
- ٣٧- برلمانيات وناشطات يرفضن افرغ السلطة التنفيذية من النساء، على موقع: <http://www.iraqiwomenleague.com>
- ٣٨- اول اجازة تاسيس حزب رسمية تحصل عليها حركة "ارادة" التابعة لحنان الفتلاوي، الغد برس ، على موقع:
- <http://www.alghadpress.com/ar/news>
- ٣٩- هيفاء زنكنة ، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، اوراق عربية ٩ ، الطبعة الاولى بيروت ٢٠١١، ص ٧.
- ٤٠- فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، دار المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ط١- ٢٠١٣ ، ص ١٨٠- ١٨١ .
- ٤١- د. عبد السلام بغدادى ، حقوق المرأة في الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، ص ١٦ ، نقلا عن صحيفة الصباح ، الصادرة في بغداد العدد ٢٦٤٧ في ٣٠/٩/٢٠١٢، ص ١٣. قامت (المفوضية) بتشكيل مجلس مفوضين يضم خمسة نساء من بين ١٤ عضوا من الاعضاء الاصليين ، صحيفة الصباح العدد ٢٦٦٤ ، في ٤/١٠/٢٠١٢ .
- ٤٢- نوال السعداوي، قضايا المرأة والفكر والسياسة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٩٠ .
- ٤٣ - آثار الحصار على المرأة : حقوق المرأة
- ٤٤- د. عبد السلام بغدادى ، حقوق المرأة في الدستور ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ ، نقلا عن ، راضي محسن، المرأة العراقية ، ص ١٤ .
- ٤٥- آلاء عبد الله معروف خضير الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢، عن د. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٣ .
- ٤٦ - المصدر نفسه، ص ١٣ ، عن دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. احسان محمد الحسن، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٣٢٨ .
- ٤٧- يوسف زدام، الثقافة السياسية في البلدان العربية ، دراسة في تأثير المحددات غير السياسية ، المستقبل العربي ، السنة ٣٧ ، العدد ٤٢٩ ، تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٤ ، ص ٣٠ عن سعيد بن سعيد العلوي ، الاسرة والقيم في العالم اليوم، ازمة القيم ودور الاسرة في تطور المجتمع المعاصر، الرباط: مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠١ ، ص ٣٠ .
- ٤٨- هدى محمد منثى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ ، نقلا عن حسين علوان حسين المشاركة السياسية في الدول النامية : النموذج الافريقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦ .

- ٤٩- يوسف زدام، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ .
- ٥٠- د. عبد السلام بغدادى ، المرأة والدور السياسي، ص ٤١ نقلا عن ، معد فياض ، صور المرشحات تزام برامجهن في سياق العراق الانتخابي ، تحقيق صحفي ، صحيفة الشرق الاوسط، السنة ٣٢، العدد ١١٤١٩، في آذار/ مارس ٢٠١٠، ص ٢ .
- ٥١- د. عبد الجبار أحمد عبد الله ، هدى محمد مثنى ، السلوك السياسي للمرأة العراقية ،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد (٤٢) ، حزيران ٢٠١١ ، ص ٥٨ .
- ٥٢- Nadje al -ali and Nicola pratt ,the rhetoric /the university of warrick /U.N.K/2006/p.p.18-23.
- ٥٣- د. فاطمة سبيتي قاسم، سياسة الاحزاب ، والدين ، والمرأة في القيادة : لبنان من منظور مقارن، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت- ٢٠١٥ ، ص ١٩ .
- ٥٤- آلاء عبد الله معروف خضير الطائي مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢، نقلا عن Richard Vengroff, Electoral System effects on Gender representation, university of Connecticut Press, 1999.) "
- ٥٥- المصدر نفسه ، ص ٣٤ عن
- Pia Kaiser, Party Incentives and women's parliamentary Participation , University of California, Los Angles, 1999
- ٥٦- د. فاطمة سبيتي قاسم ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩ .
- ٥٧- د. عبد السلام بغدادى ، حقوق المرأة في الدستور، مصدر سبق ذكره، ص ٤١ نقلا عن ، معد فياض ، صور المرشحات تزام برامجهن في سياق العراق الانتخابي ، تحقيق صحفي ، صحيفة الشرق الاوسط، السنة ٣٢، العدد ١١٤١٩، في آذار/ مارس ٢٠١٠، ص ٢ .
- ٥٨- تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، بعنوان تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الامم المتحدة للسكان مكتب العراق ، ص ٧٤ .
- ٥٩- د. عامرة البلداوي ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الميزان ، مقالة على الانترنت : <http://www.almothaqaf.com/woman-day-3/85123.htm>
- ٦٠- ميسون العتوم، صورة المرأة في البناء الثقافي - الاجتماعي في الاردن، بحث منشور ضمن كتاب المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧٠) الطبعة الاولى ، بيروت كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ ، ص ٨ .
- ٦١- عماد علو - دور المرأة في عملية البناء الديمقراطي، مقالة من الانترنت، على موقع: <http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid>
- ٦٢- تقرير العراق الوطني، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ ، ١٨ .
- ٦٣- تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .
- ٦٤- د. اسماء جميل رشيد، العنف ضد المرأة في العراق الاشكاليات والخيارات ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الامم المتحدة للسكان - مكتب العراق UNFPA، ٢٠١٣، ص ٢٢-٢٣ .
- ٦٥- آلاء عبد الله معروف خضير الطائي ، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، رسالة ماجستير- كلية الاداب ، جامعة بغداد ٢٠٠١ ، ص ٨٧ .
- ٦٦- المصدر نفسه ص ٣٤، نقلا عن Pia Kaiser, P3
- ٦٧- المصدر نفسه ، ص ٧٥ .
- ٦٨- دنيا الامل اسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، بحث منشور ضمن كتاب المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ - ١١٠ .
- * في سنة ١٩٩١ ، انتبعت لجنة المرأة المكلفة بالسهر على تطبيق احكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) الى ضرورة اعتبار العنف القائم على اساس الجنس كشكل من اشكال التمييز ضد المرأة (التوصية ١٩) وهو الوعي الذي كرسه اعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان سنة ١٩٩٣. اذ يشير الى أن " العنف القائم على اساس الجنس وجميع اشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي، بما في ذلك الناشئة عن التحيز الثقافي والاتجار الدولي ، منافية لكرامة الانسان وقدره، ويجب القضاء عليها... (المادة ١٨ ، الفقرة ٢) وطالب اعلان فيينا وعلان بيجين

١٩٩٥ الحكومات بأن تتخذ خطوات جادة لاييقاف العنف ضد النساء والقيام باجراءات وتدابير ملموسة لمعالجة انتهاك الحقوق الانسانية للمرأة : المصدر عصام عوني ، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب : مقارنة سوسيولوجية،المستقبل العربي ، السنة السادسة والثلاثون، العدد ٤١٣ بيروت في تموز يوليو ٢٠١٣ ،ص.٦٩

٦٩- المصدر نفسه ، ص.٦٣

٧٠- د. أسماء جميل رشيد وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٣٢ .